العِقْدُ أَوْ نَظْمُ النَّثْر

وأثر الحديث النبوي الشريف فيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقـدّمَة

حظي الحديث النبوي الشريف بعناية المسلمين قديماً وحديثاً، حتى صار مجموعة علوم، لا علماً واحداً. وصار من العسير حصر ما ألف فيه، وفي رجاله. وصرنا نشير إلى هذه المؤلفات بحسب أصنافها، ككتب الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والمعاجم، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء، وكتب الرجال وما يتصل بها على اختلاف أنواعها.

فعناية المسلمين بسنة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ القولية والفعلية لا تفوقها غير عنايتهم بكتاب الله سبحانه. فهما مصدر التشريع الإسلامي فيما قَلَّ وجَلَّ من أمور دينهم ودنياهم.

واللغة العربية مدينة لهما بهذا التراث الضخم، الذي لولاهما ما كانت لتحظى بشيء منه.

وهي مدينة لهما بحياتها وحيويتها، فما كان لها أن تكون ــ على ما هي عليه ــ لولاهما، مع امتداد العصور، وتقلب الأحوال، وما عصف بالأمة العربية في أثنائها من عواصف الدهر وعواديه. فهما سر بقائها لحد الآن وسر خلودها فيما يجيء من الحقب والأزمان.

وهي مدينة لهما بما تفرع عنهما من علوم: لغوية، وبلاغية، ونحوية، وصرفية، إذ كانا سبباً في نشأة هذه العلوم وتطورها.

فلا غرابة ــ والحالة هذه ــ أن يتركا آثارهما البارزة في منثورها ومنظومها.

فالقرآن الكريم كتاب الله المعجز، وحجته على خلقه، وهو كتاب العربية الأول، ومثلها الأعلى بفصاحته وبلاغته، الذي قال فيه منزلـه سبحانه: ﴿قل: لَئِن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، لا يأتون بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾ [٨٨ الإسراء ١٧].

وقال فيه الوليد بن المغيرة ــ وهو من ألد خصومه ــ:

«والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو، ولا يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته»(١). والحديث النبوي الشريف ــ وإن تلاه في البلاغة ــ قول أفصح من نطق بالضاد. ويغنينا في نعته قول الجاحظ:

«. . . وهو الكلام الذي قَلَّ عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجَلَّ عن الصنعة، ونُزِّهَ عن التكلف. وكان كما قال الله تبارك وتعالى:

قل يا محمد: ﴿وما أنا من المتكلفين﴾ [٨٦ ص ٣٨].

فكيف وقد عاب التشـديق، وجانب أصحـاب التقصيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي. فلم ينطق إلّا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلّا بكلام قد حُفَّ بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويُسِّرَ بالتوفيق.

وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغَشّاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهـام وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته.

ولم تسقط له كلمة، ولا زلّت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب. بل بذَّ الخطب الطوال بالكلم القصار.

ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم. ولا يحتج إلا بالصدق ولا يطلب الفلج إلا بالحق. ولا يبطىء ولا يعجل. ولا يسهب ولا يحصر.

---

(١) المستدرك للحاكم: ٢/٥٠٦ ــ ٥٠٧.

ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعاً، ولا أقصر لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أبين فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم»[1].

فلا غرابة في أن يغترف الأدب العربي ـ منظومه ومنثوره ـ من هذا المعين العذب، ويعب منه، ويرتوي بنميره، فتشخص فيه نضارة آثاره، في شكله، أو مضمونه، أو كليهما معاً.

ونظم النثر يبرز هذا التأثير بأجلى مظاهره، لشموله الشكل والمضمون بكل ما فيهما أو يتصل بهما ما سوى الوزن والقافية، أو في الأصح ما يختلف به عن المنثور.

والحديث الذي نظم من الأحاديث المرفوعة لا الموقوفة، وناظمه صحابي. فنظمه أسبق من كل ما مثل به البلاغيون لهذا اللون من ألوان البديع، وأكثرها انطباقاً على ما حَدُّوهُ به. فلم أقف في كلِّ ما مثلوا به لهذا اللون على ما هو أقدم منه، ولا على ما يفضله في انطباقه على حَدِّه.

ومن الغريب ألا يمثل به أَيٌّ من البلاغيين، أو يشير إليه. والأغرب صدور هذا النظم عن صحابي لم يكن من الشعراء المشهورين آنذاك ويفوت المعنيين بالشعر والشعراء ذكره، كما فات البلاغيين ذكر قصيدته.

وبعد هذا كله فقد استأذن الشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في نظمه للحديث، فأذن له. وفي هذا ما فيه من إمكان الإفادة منه، في الاستدلال على كيفية رواية الأحاديث المماثلة له، وحدود التصرف المسموح بها في روايتها.

ومن هذا كله تتضح أهمية موضوع البحث، وضرورة ذيوعه ونشره.

* * *

---

(١) البيان والتبيين: ٢/١٦ ـ ١٨.

العِقْـــد لغـــة

المادة اللغوية (العين والقاف والدال) تدل على الشّدِّ والإبرام.

قال الخليل (١٧٠هـ): (عقدت الحبل عقداً ونحوه فانعقد. والعقدة موضع العقد من النظام ونحوه... وعقدُ كل شيء: إبرامه)[١].

وقال الأزهري (٣٧٠هـ): (العُقود: العهود، واحدها عَقد، وهي أوكد العهود... قال الأصمعي: العقدة من الأرض: البقعة الكثيرة الشجر...).

وقال أبو عبيد: العَقِدَة من الرمل، والعَقَدة: المنعقد بعضه على بعض[٢].

وأرجع ابن فارس (٣٩٥هـ) كل مشتقات المادة اللغوية إلى الشّدِّ قائلاً: (العين والقاف والدال: أصل واحد يدل على شَدٍّ، وشِدَّةِ وثوقٍ، وإليه ترجع فروع الباب كلها)[٣].

وقال الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): (العَقد: الجمع بين أطراف الشيء، ويستعمل ذلك في الأجسام الصلبة، كعقد الحبل، وعقد البناء. ثم يستعار ذلك للمعاني، نحو عقد البيع والعهد وغيرها... ومنه قيل: لفلان عقيدة، وقيل

(١) العين: ١/١٤٠.
(٢) التهذيب: ١/١٩٦.
(٣) المقاييس: ٤/٨٦.

للقلادة: عِقد. والعَقد مصدر استعمل استعمال الاسم فَجُمِع...)[1].

وقال ابن منظور: (العَقْد نقيض الحَلِّ... والعقد: الخيط ينظم فيه الخرز، وجمعه عقود. وقد اعتقد الدّرَّ والخرز وغيره: إذا اتخذ منه عقداً. والمعقاد: خيط ينظم فيه خرزات، وتعلق في عنق الصبي...)[2].

وقال الفيومي: (عقدت الحبل عقداً ـ من باب ضرب ـ فانعقد. والعقدة: ما يمسكه ويوثقه... ومعقد الشيء ـ مثل مجلس ـ: موضع عقده. وعقد النكاح وغيره: إحكامه وإبرامه. والعقد ـ بالكسر ـ: القلادة، حتى قيل: العقيدة: ما يدين الإنسان به...)[3].

وهكذا جاءت المادة اللغوية دالة على الشّدِّ والإبرام والإحكام والعقدمنها خاصة.

* * *

(١) المفردات: ص ٣٤١.
(٢) اللسان: ٣/٢٩٦.
(٣) المصباح: ص ٥٧٥.

مصطلح العقد وتطوره

أجمع المتحدثون عن عقد الكلام أنه نظمه. فنقل أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ) ما يفيد أنهم كانوا يرون معقود الكلام منظومه، ومحلوله منثوره، فقال: «وقال بعضهم: الكتابة نقض الشعر. وقيل للعتابي[1]: بِمَ قدرت على البلاغةِ؟ فقال: بحل معقود الكلام»[2].

ولو لم يكن معقود الكلام معروفاً بهذه الدلالة قبل العتابي لما أجاب بهذه الإجابة. ولكننا لم نقف على من أطلق لفظ المعقود على منظوم الكلام قبله.

ويبدو أن هذا المصطلح لم يلق رواجاً، حتى بعد أن عُرف وأشار إليه العتابي إن لم يكن هناك من أشار إليه قبله. فقد آثر المتحدثون عنه دلالته عليه. فقد عدَّ الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر ــ ٣٨٨هـ) نظم النثر لوناً من ألوان السرقة والمحاذاة، التي خصها بفصل من كتابه. غير أنه لم يذكر لفظ العقد في كل ما تحدث به عن نظم النثر[3].

وأكثر من هذا أن أبا هلال العسكري الذي نقل قول العتابي في الفصل الذي خصصه للحديث عن (حسن الأخذ، وحل المنظوم) آثر النظم على

(١) كلثوم بن عمرو العتابي: شاعر شامي مجيد، توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر معجم الشعراء: ص ٢٤٤ ــ ٢٤٥.

(٢) الصناعتين: ص ٢٢٢.

(٣) الحلية: ٢/٩٢ ــ ٩٧.

العقد، أو المنظوم على المعقود فقال: «وبهذا يعرف أن حلَّ المنظوم، ونظم المحلول أسهل من ابتدائهما، لأن المعاني ـ إذا حللت منظوماً، أو نظمت منثوراً ـ حاضرة بين يديك، تزيد فيها شيئاً فينحل، أو تنقص منها شيئاً فينظم. وإذا أردت ابتداء الكلام وجدت المعاني غائبة عنك، فتحتاج إلى فكر يحضركها»[1]. ويبدو أن الدلالة اللغوية للفظ العقد عند أبي هلال ومعاصريه، بل وعند الذين جاؤوا بعده، لم تكن أقل سيطرة على الأذهان من الدلالة الاصطلاحية، فقد عرف هؤلاء الحل والعقد بمعنى الفصل والوصل. فنقل إلينا أبو هلال قول المأمون: «ما أتفحص من رجل شيئاً كتفحصي عن الفصل والوصل في كتابه التخلص من المحلول إلى المعقود. فإن لكل شيء جمالاً، وحلية الكتاب وجماله في إيقاع الفصل موقعه، وشحذ الفكرة وإجالتها في لطف التخلص من المعقود إلى المحلول»[2]. وعقب أبو هلال على هذا بقوله:

«وقلنا: إن المعقود والمحلول ـ ها هنا ـ هو أنك إذا ابتدأت مخاطبة ثم لم تنته إلى موضع التخلص، مما عقدت عليه كلامك، سمي الكلام معقوداً. وإذا شرحت وأبنت عن الغرض المنزوع إليه سمي الكلام محلولاً»[3].

فقوله ها هنا يعني أنه لم يغب عنه معنى العقد الاصطلاحي (النظم) هناك. ولو لم يكن لدلالة العقد اللغوية سلطانها في ذهنه لما جاء بقول المأمون وتعقيبه عليه في الفصل الذي خصصه للحديث عن الفصل والوصل بعد أن عرفهما، وعنون الفصل بهما.

ومهما يكن من شيء، فقد آثر المنظوم على المعقود، والنظم على العقد.

وجاء الثعالبي بعده (٤٢٩هـ) فألف كتاباً في حَلِّ النظم، غير أنه أشرك مصطلح العقد في عنوانه، مع أن هذا الإشراك حمله على التكرار وإطالة

(١) الصناعتين: ص ٢١٦.
(٢) المرجع نفسه: ص ٤٤١.
(٣) المرجع نفسه: ص ٤٤١.

العنوان، إذ عنونه بـ «نثر النظم، وحل العقد»[1]. وتقديمه لنثر النظم على حل العقد ينم عن ضيق انتشار المصطلح على عهده.

وأما ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ) فقد آثر النظم على العقد شأنه في هذا شأن الحاتمي والعسكري اللذين أخذ عنهما ما تحدث به عن هذا اللون من ألوان البديع. فقال: «وأجل السرقات نظم النثر، وحل الشعر. وهذه لمحة منه»[2].

غير أن أسامة بن منقذ (٥٨٤هـ) خصص للحل والعقد باباً ذكر فيه دلالتيهما الاصطلاحية قائلاً: «اعلم أن الحل والعقد هو ما يتفاضل فيه الشعراء والكتاب، هو أن يأخذ لفظاً منثوراً فينظمه، أو شعراً فينثره»[3].

وأفاد ابن أبي الإصبع (٦٥٤هـ) من أقوال سابقيه فجاء بحد العقد وشيء من شروطه، فقال: «العقد: وهو ضد الحل، لأنه عقد النثر شعراً. ومن شرائطه أن يؤخذ المنثور بجملة لفظه، أو بمعظمه، فيزيد فيه، أو ينقص منه، أو يحرف بعض كلماته ليدخل به في وزن من أوزان الشعر. ومتى أخذ معنى المنثور دون لفظه، كان ذلك نوعاً من أنواع السرقات بحسب الأخذ الذي يوجب استحقاق الأخذ للمأخوذ.

ولا يسمى عقداً إلا إذا أخذ المنثور برمته، وإن غير منه بطريق من الطرق التي قدمناها، كان المبقي منه أكثر من المغير، بحيث يعرف من البقية صور الجميع»[4].

وأخذ ابن حجة (٨٣٧هـ) قوله هذا من غير ما إشارة إليه[5]، وكذلك فعل ابن معصوم (١١٢٠هـ)[6].

---

(١) طبع الكتاب في دمشق.
(٢) العمدة: ٢/٢٩٣.
(٣) البديع: ص ٢٥٩.
(٤) تحرير التحبير: ص ٤٤١.
(٥) الخزانة: ص ٤٥٩.
(٦) أنوار الربيع: ٦/٢٩٦.

غير أن القزويني (٧٣٩هـ) كان قد أفاد من الاقتباس في حد العقد، فقال: «وأما العقد: فهو أن ينظم نثر لا على طريق الاقتباس»[١]. وكان من الطبيعي أن يتابع القزويني فيما ذهب إليه، الذين داروا في فلك تلخيصه من أصحاب الشروح والحواشي والمختصرات وإن خالفوه في بعض ما ذهب إليه، فقال السبكي (٧٧٣هـ):

«العقد أن يؤخذ الكلام فينظم، لا على طريق الاقتباس، أي: لا كما يفعل في الاقتباس. وسمي عقداً لأنه كان نثراً محلولاً، فصار نظماً معقوداً بالوزن»[٢].

وقال التفتازاني (٧٩١هـ): «وأما العقد فهو أن ينظم نثر ــ قرآناً كان، أو حديثاً، أو مثلاً، أو غير ذلك ــ لا عن طريق الاقتباس، يعني: إن كان النثر قرآناً، أو حديثاً، فنظمه إنما يكون عقداً، إذا غير تغييراً كثيراً، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث. وإن كان من غير القرآن والحديث، فنظمه عقد كيفما كان، إذ لا دخل فيه للاقتباس»[٣].

ولم يزد المغربي (١١١٠هـ)، والدسوقي (١٢٣٠هـ) على ما قاله التفتازاني زيادة تستحق الذكر[٤]. ومثلهما السيوطي (٩١١هـ)، والعباسي (٩٦٣هـ)[٥].

وجمع المراغي والهاشمي بين ما ذهب إليه ابن أبي الإصبع، وما ذهب إليه القزويني. فقال المراغي: «العقد: هو نظم المنثور لا على جهة الاقتباس. ومن شرطه أن يؤخذ المنثور بجملة لفظه، أو بمعظمه، فيزيد الناظم فيه وينقص ليدخل في وزن الشعر»[٦].

(١) التلخيص: ص ٤٢٦، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٥٢١/٤.
(٢) عروس الأفراح ضمن شروح التلخيص: الموضع نفسه.
(٣) المختصر ضمن شروح التلخيص: ٥٢١/٤.
(٤) مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: الموضع ذاته.
(٥) عقود الجمان: ص ١٧٧، معاهد التنصيص: ١٨٢/٤.
(٦) علوم البلاغة: ص ٣٨٧.

وقال الهاشمي: «العقد: هو نظم الشعر مطلقاً لا على وجه الاقتباس ومن شروطه أن يؤخذ المنثور بجملة لفظه، أو بمعظمه، فيزيد الناظم فيه وينقص ليدخل في وزن الشعر»[١].

واقتصر المرصفي في حد العقد على نظم النثر مطلقاً من كل قيد[٢]، مقتفياً في هذا آثار الحاتمي والعسكري وابن رشيق وابن منقذ، وشراح التلخيص.

وانفرد ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) بقوله: «الحل والعقد: وهو أن يأخذ لفظاً منظوماً فينثره، أو منثوراً فينظمه مع الاتفاق في المعنى»[٣].

وهذا القول ظاهر الاضطراب، إذ إن قوله (مع الاتفاق في المعنى) يعني إباحة اختلاف اللفظ، واختلاف اللفظ يخرجه عن الحل والعقد مع اتفاق المعاني. فما أكثر النصوص الشعرية المتفقة معنى؛ وما زعم زاعم أنها عقد، أو حل. وكذلك النصوص النثرية المتفقة فيما بينها معنى، فالعقد والحل يقتضيان شيئين اثنين.

أولهما: الإبقاء على النص لفظاً ومعنى، إلا بمقدار ما يتطلبه نظم المنثور ونثر المنظوم، لا مجرد الاتفاق.

وثانيهما: الاختلاف بين ما كان عليه النص وما آل إليه نوعاً، لأنهما نظم المنثور ونثر المنظوم. وقد نص ابن قيم الجوزية نفسه على هذا بقوله: «أن يأخذ لفظاً منظوماً فينثره، أو منثوراً فينظمه» غير أنه ألحق به ما يناقضه، فالضمير في (ينثره) عائد على اللفظ المنظوم ذاته لا على غيره مما يوافق معناه. وكذلك الضمير في (ينظمه) عائد على اللفظ المنثور ذاته لا على سواه، فالاتفاق إذاً في اللفظ والمعنى لا المعنى وحده، ويبدو أن ابن معصوم كان يعني ابن قيم الجوزية بقوله:

«فإن نظم المعنى وحده دون اللفظ لم يكن عقداً، بل نوعاً من السرقة،

---

(١) جواهر البلاغة: ص ٤١٨.

(٢) الوسيلة الأدبية: ١٦٨/١.

(٣) الفوائد: ص ٢٢٥.

خلافاً لمن أدخله في العقد»[1].

وما ذهب إليه القزويني من أنه نظم النثر لا على جهة الاقتباس مردود لتقييده بما لا يصح نظم المنثور كله، بل يخص القرآن والحديث وحدهما. إذ لا يكون الاقتباس من غيرهما. وقد تولى رده شراح التلخيص أنفسهم. ومع هذا فقد تبعه فيه من تبعه.

ومهما يكن من شيء فَحَدُّه بنظم النثر أولى من تقييده.

* * *

(١) أنوار الربيع: ٦/٢٩٦.

العِقْد والسرق

ذهب أكثر المتحدثين عن العقد أونظم النثر إلى أنه نوع من أنواع السرقات ومنهم من ذهب إلى أنه من أخفى أنواعها.

فاستهل الحاتمي حديثه عن نظم النثر بقوله: «ومن الشعراء المطبوعين طائفة تخفي السرق، وتلبسه، اعتماداً على منثور الكلام، دون منظومه، واستراقاً للألفاظ الموجزة، والفقر الشريفة، والمواعظ الواقعة، والخطب البارعة. . .»[١].

وصدر أبو هلال العسكري ما جاء به من أمثلة لنظم المنثور، ونثر المنظوم بقوله: «ومن خفي السرق. . .»[٢].

وقال ابن رشيق القيرواني: «وأجل السرقات نظم النثر وحل الشعر»[٣].

ووضعه ابن منقذ مع السرقات المحمودة متابعاً في هذا قول ابن وكيع التنيسي الذي ذكره في حديثه عن النقل قائلاً:

«ومنه السرقات المحمودة والمذمومة. قال ابن وكيع التنيسي: السرقات المحمودة عشرة»[٤].

---

(١) الحلية: ٩٢/٢.

(٢) الصناعتين: ص ٢٢١.

(٣) العمدة: ٢٩٣/٢.

(٤) البديع: ص ١٨٣.

وعده ضياء الدين بن الأثير من أحلى السرقات فقال:
«ومنها نظم النثر وحل العقد، وهو من أحلاها»(١).

وجاء به القزويني مع ما جاء به من الأخذ والسرقة، فقال:
«الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر وغير ظاهر. . .»(٢). ولم يكن الأخذ عنده شيئاً خارجاً عن السرقة. يؤيد هذا شرح المغربي لقوله، حيث قال: «ولما ذكر ما لا يُعَدُّ من باب السرقة أشار إلى تقسيم ما هو من بابها. . . فالأخذ والسرقة: أي الأخذ الذي هو السرقة في الجملة»(٣).

وشرح الدسوقي بقوله: «فالأخذ والسرقة. . . إلخ قوله: أي ما يسمى بهذين الاسمين، أشار بهذا إلى أنهما اسمان مترادفان مدلولهما واحد، لا أنهما متغايران»(٤).

ووضعه السيوطي في خاتمة كتابه التي خصصها للسرقات وما يتصل بها(٥).

ولا أدري كيف يمكن أن يكون نظم النثر سرقة، أو نوعاً من أنواعها وأخفى أنواعها، مع ما ذكروه من أن العقد نظم المنثور بجملة لفظه ومعناه. ومن يعمد إلى السرقة وإخفائها لا يأخذ المنثور بجملة لفظه ومعناه فيفضح نفسه ويكشف ما أراد إخفاءه.

وذهبوا إلى أن هذا المنثور الذي يعقد إما أن يكون من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف أو الأمثال السائرة أو الحكم المشهورة، أو الخطب الرائعة، أو المواعظ الرادعة أو غيرها. وقد وقفنا على جملة الأمثلة التي أوردوها، فإذا بها ــ أكثرها إن لم نقل كلها ــ من الأنواع التي ذكروها فلم يعقد من غيرها إلا القليل النادر. والذي يريد السرقة ويروم إخفاءها لا يعمد إلى مثل هذه

---

(١) كفاية الطالب: ص ١٢٣.
(٢) التلخيص: ص ٤٠٩، الإيضاح ضمن شروح التلخيص: ٤/ ٤٨٠.
(٣) مواهب الفتاح: الموضع نفسه من الشروح.
(٤) حاشية الدسوقي: الموضع نفسه.
(٥) عقود الجمان: ص ١٦٨.

النصوص المشهورة، بل يعمد إلى المغمورة المجهولة كيلا تنكشف سرقته.

ومنْ البلاغيين، والمتأخرين منهم خاصة، أولئك الذين تبلور الحد على عهدهم ـ من حده بأنه نظم النثر لا عن طريق الاقتباس ـ ففرقوا بينه وبين الاقتباس بأمرين أولهما ألا يشير المقتبس من القرآن أو الحديث إلى ما يشعر باقتباسه منهما، فإن أشار صار ما نظمه عقداً لا اقتباساً، فيكف يمكن إذاً أن يعد العاقد لآية كريمة أوحديث نبوي شريف سارقاً مخفياً للسرق مع نصه على مصدر أخذه؟!

وبعد هذا وذاك، فلوكان العقد سرقاً، أومن خفي السرق ـ كما ذهبوا ـ لما أمكنهم التعرف على الذين أولعوا به، وأكثروا منه، وذكر كل منهم باسمه، وبيان ما عقده، والرجوع به إلى مصدره بكل سهولة ويسر، مع ما نعتوا به أولئك الشعراء المولعين به من مهارة وحذق وقدرة على إخفاء ما يريدون إخفاءه. وإذا ما قيل: إن العلماء هم الذين فطنوا إلى صنيع هؤلاء الشعراء، فالشعراء لا يجهلون أن أشعارهم ستكون بين أيدي أولئك العلماء وأمثالهم.

وأخيراً فإني لا أدري كيف يمكن التوفيق بين عدهم العقد أو نظم النثر من محاسن الشعر، أومن ألوان البديع، مع أنه ـ عقدهم ـ سرق، أو نوع من السرق؟

ولا أريد بهذا أن أنفي السرق عن العقد كله، ولكن الذي أريده قصر السرق فيه على ما عقد من نثر مجهول غير معروف، لا تعرفه إلا القلة القليلة من الأدباء والعلماء، ولم يشر عاقده بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مصدر ما عقده، وتصرف فيه تصرفاً يُلَبِّسُهُ على سامعه أو قارئه.

وما سواه فليس من السرق في شيء لا من قريب ولا من بعيد، وأولى مِن نعته بالسرق نعتُه بالاتباع، أو الأخذ، كما نعته الذين وصفوه بالسرق أنفسهم. وبهذا نكون قد وصفناه بما يتفق وحقيقته، وأعطينا كل ذي حق حقه من الابتداع والاتباع، وميزنا بين الآخذ والمأخوذ عنه، فإن أحسن المتبع في عقده، كان من حسن الاتباع والأخذ، وإن قصر كان مما قصر فيه المتبع عن المبتدع.

وإن ساواه فهو من المساواة بينهما، وللمبتدع فضل الابتداع، وللمتبع فضل عقده أو نظمه شعراً.

ومن الإنصاف أن نذكر أن غير واحد من المتحدثين عن نظم النثر قد باعد بينه وبين السرق، كابن أبي الإصبع حيث قال: «... ومتى أخذ معنى المنثور دون لفظه، كان ذلك نوعاً من أنواع السرقات، بحسب الأخذ الذي يوجب استحقاق الآخذ للمأخوذ»[1]، وابن معصوم الذي تابعه قائلاً: «... فإن نظم المعنى دون اللفظ لم يكن عقداً، بل نوعاً من السرقة»[2].

* * *

(١) تحرير التحبير: ص ٤٤١.

(٢) أنوار الربيع: ٦/٢٩٦.

أهمّيـــة العقـــد

ليس العقد نسخاً وإن كان أخذاً للمنثور بلفظه ومعناه فهو نظم له. فالناظم أو العاقد هو الذي يختار الوزن والقافية، ويزيد في المنثور أو ينقص منه كيما ينظمه شعراً، بعد أن كان نثراً.

فمجال التصرف فيه غير قليل، وقد فرق البلاغيون والمعنيون بالشعر بينه وبين الاقتباس، بكثرة التصرف فيه، وقلته في الاقتباس خاصة، والتضمين عامة. فتصرف الشاعر فيما يعقد أكثر بكثير من تصرف المقتبس أو المضمن. ولهذا كان للعاقد فضل الإحسان إن أحسن، وعليه إساءته وتقصيره إنْ أساء أو قصر. فحوسب ـ في صياغته ـ محاسبة المبتدع، وقيس به في الإجادة والتقصير. كقول الحاتمي في صالح بن عبدالقدوس: «فنظم هذا المعنى صالح بن عبدالقدوس، وبسط لفظه، فقال وأحسن...»[1]. وقوله: «فنظم هذا المعنى أبو عثمان الناجم، وأحسن»[2]. وقوله: «فنظر إلى هذا البحتري، ولم يستوفه»[3]، فقيس المتبع بالمبتدع. ولولا ما أبيح للمتبع من التصرف، لما كان هناك من إحسان أو تقصير، ولا من داع يدعو للمقارنة والموازنة بين المتبع والمبتدع.

---

(١) الحلية: ٢/٩٣.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٩٥.

(٣) الموضع نفسه.

ويبدو لي أن المتبع أحرص على إجادة الصياغة من المبتدع ما وجد إليها سبيلاً، لأنه هو الذي اختار ما استجاده وأعجبه، فهو حريص على الإجادة في صياغة ما أعجبه، حريص على التعويض عن فضل الابتداع بفضل الصياغة والعقد. يضاف إلى هذا وذاك أن ما اختاره واستجاده، مختار جيد بذاته، معروف مشهور، فهو إما آية كريمة، أو حديث نبوي شريف، أو مثل سائر، أو حكمة مشهورة، أو قول جامع من جوامع الكلم، أو ما أشبه. فلا ينبري للعقد غير الشاعر المطبوع القادر على الإجادة في نظم مثل هذه الأقوال، وإلا كان إخفاقه وافتضاحه مضاعفاً، لأنه يكون كمن صَيّر الدرّ حجراً.

ولهذا رأينا نقاد الشعر ــ بغضّ النظر عما أشاروا إليه من السرق ــ يثنون على من أولع بالعقد من الشعراء، فقال الحاتمي: «ومن الشعراء المطبوعين طائفة تخفي السرق وتلبسه اعتماداً على منثور الكلام، دون منظومه، واستراقاً للألفاظ الموجزة، والفقر الشريفة، والمواعظ الواقعة، والخطب البارعة.

وأبو العتاهية ومحمود الوراق شديدا اللهج بذلك كثيراً في أشعارهما، ولصالح بن عبدالقدوس درر من ذلك إلا أنه لم يكثر إكثارهما»[1]. فما عقده هؤلاء الشعراء درر في نظر الحاتمي، أكثر منها أبو العتاهية والوراق، ولم يكثر منها صالح بن عبدالقدوس إكثارهما. فهذا هو رأي الحاتمي في هؤلاء الشعراء وما عقدوه.

أما أبو هلال العسكري، فقد ذهب إلى أنه لا يكمل لهذا العقد إلا المبرز والكامل المقدم فقال:

«وأحد أسباب إخفاء السرق أن يأخذ معنى من نظم فيورده في نثر، أو من نثر فيورده في نظم، أو ينقل المعنى المستعمل في صفة ضمير فيجعله في مديح، أو في مديح فينقله إلى وصف، إلا أنه لا يكمل لهذا إلا المبرز، والكامل المقدم»[2].

---

(١) الحلية: ٢/٩٢.

(٢) الصناعتين: ص ١٩٨.

ويقول الحاتمي في المتنبي مع ما بينهما من خصومة:

«ووجدنا أبا الطيب أحمد بن الحسين المتنبي قد أتى شعره بأغراض فلسفية ومعانٍ منطقية. فإن كان ذلك منه عن فحص ونظر وبحث، فقد أغرق في درس العلوم، وإن يكن ذلك منه على سبيل الاتفاق، فقد زاد على الفلاسفة بالإيجاز والبلاغة والألفاظ العربية. وهو في الحالين على غاية من الفضل، وسبيل نهاية من النبل. وقد أوردت من ذلك ما يستدل به على فضله في نفسه، وفضل علمه وأدبه، وإغراقه في طلب الحكمة»[1]. وفاقد الشيء لا يعطيه، والجود من الموجود، وكل وعاء بالذي فيه ينضح.

ولذلك كان الحل والعقد مما يتفاضل به الشعراء والكتاب كما ذهب ابن منقذ[2]. بل ذهب حازم القرطاجني إلى أنهما واحد من طريقي اقتباس المعاني فقال:

«والطريق الثاني الذي اقتباس المعاني منه بسبب زائد على الخيال: هو ما استند فيه بحث الفكر إلى كلام جرى في نظم أو نثر، أو تأريخ، أو حديث، أو مثل، فيبحث الخاطر فيما يستند إليه من ذلك على الظفر بما يسوغ له إبراز ذلك الكلام، أو بعضه بنوع من التصرف، والتغيير، والتضمين.. أو يصير المنثور منظوماً، أو المنظوم منثوراً.

فأما من لا يقصد في ذلك الارتفاق بالمعنى خاصة غير تأثير من هذه التأثيرات، فإنه أليكيُّ الطبع في هذه الصناعة، الحقيق بالإقلاع عنها، وإراحة خاطره مما لا يجدي عليه غير المذمة والتعب»[3].

ولو لم يكن للعقد من فضل، غير تصيير المنثور منظوماً لكفاه للمنظوم من ميزات يتميز بها على المنثور جعلته أقرب إلى النفوس وأعلق بها منه، وما أثر الوزن

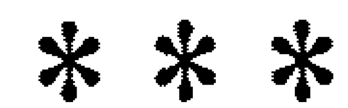
---

(١) الرسالة الحاتمية ضمن التحفة البهية: ص ١٤٤.

(٢) البديع: ص ٢٥٩.

(٣) منهاج البلغاء: ص ٣٩.

والقافية وما ينجم عنهما من اتساق موسيقي وترابط معنوي بمنكور. ولولا هذا ما نظمت العلوم العربية والإسلامية على كثرتها وتنوعها في منظومات تعليمية. وكلها من العقد في الصميم ولم يشر إليها المتحدثون عن نظم النثر لا من قريب ولا من بعيد حتى أصحاب البديعيات أنفسهم.



أمثلـــة العِقْـــد

ما عقد من أقوال حكماء اليونان الأقدمين:

قال نادب الاسكندر عند وفاته ــ وقد بكى من كان بحضرته ــ: «حركنا بسكونه». فنظم هذا أبو العتاهية، فقال:

قد لَعَمري حكَيتَ لي غُصَصَ المو تِ، وحَــرَّكْتَني لَهــا وسكَنْتــا[1]

ويقال: إنه لما مات الاسكندر ندبه أرسطاطاليس فقال:

طالما كان هذا الشخص واعظاً بليغاً، وما وعظ بكلامه موعظة قط أبلـغ من موعظته بسكوته.

فنظم هذا المعنى صالح بن عبدالقدوس، وبسط لفظه، فقال وأحسن:

ويـنــادُونَـهُ وقــد صُـمَّ عَـنْـهُـمْ ثُـمَّ قــالــوا، وللنســاءِ نَحِيـبُ
مـا الـذي عـاقَ أَنْ تَـرُدَّ جَـواباً أيّهـا المِـقْـوَلُ الألَــدُّ اللبيـبُ
إن تكُن لا تُـطيقُ رَجْـعَ جَــوابٍ فَبِهــا قَــدْ نَــرَى وأَنـتَ مـطِيبُ
ذُو عِـظاتٍ، ومـا وعَــظتَ بشيءٍ مثـل وَعْظِ السكوتِ إذ لا تُجيبُ

وعقب الحاتمي على هذا بقوله: وأحسبه نظر في قوله: (إن تكن لا تطيق رجع جواب) إلى مخاطبة المؤيد لقباذ بعد موته: (كان الملك أمسِ أنطق منه اليوم، وهو اليوم أوعظ منه أمس)[2].

(١) الحلية: ص ٩٣.
(٢) الموضع نفسه.

وتنبيه الحاتمي في محله، إذ لم يقتصر الشاعر على عقد مقولة النادب، ولو اقتصر عليها لكفاه البيت الأخير من المقطوعة بتغيير طفيف في عجزه، كأن يقول: مثل وعظ الممات إذ لا تجيب. أو ما أشبه.

وروي أن أرسطاطاليس قال: «تكلمت بكلام لو مدحت به الدهر ما جاءت علي صروفه». فنظم هذا المعنى أبو عثمان الناجم، وأحسن فقال:

وَلي في حامِدٍ أَمَلٌ قَديمٌ   وَمَدْحٌ قَدْ مدحتُ به طَريفُ
مديحٌ لو مدحتُ بهِ اللّيالي   لَما جارَتْ عَلَيَّ لها صُرُوفُ[1]

ولا أراه اقتصر على عقد قول أرسطاطاليس، ولو اقتصر عليه لكفاه البيت الثاني وحده، واستغنى عن ذكر حامد وطريف ومدحه لهما، وعمد إلى لفظ (الكلام) لإفادته العموم بدلاً من المدح، فما كل كلام مدحاً، ولقال:

كلام لو مدحت به الليالي   لما جارت عليَّ لها صروف

فكان أشبه بعقد مقولة الحكيم.

وقد ألحق ابن منقذ بالعقد كل ما أورده الحاتمي في رسالته الحاتمية من أبيات المتنبي الحكمية التي أشبهت من قريب أو بعيد معاني الحكيم اليوناني أرسطاطاليس[2]. وفاته أن العقد نظم النثر بجملة لفظه ومعناه. وأن الحاتمي نفسه لم يذهب إلى أكثر من الإشارة إلى موافقة هذه الأبيات في معانيها لمعاني حكم الحكيم[3]. وموافقة الأبيات لمعاني الحكم شيء وعقد الحكم ونظمها شيء آخر. ولنقف على مثل واحد من هذه الأمثلة الكثيرة لنرى إن كانت هذه الموافقة ترتقي إلى درجة العقد أم لا.

قال أرسطاطاليس: من استمرت عليه الحوادث، لم يألم بحلولها.

وقال المتنبي:

(١) الحلية: ص ٩٥.
(٢) البديع: ص ٢٦٤ ــ ٢٨٦، وانظر الرسالة الحاتمية: ص ١٤٤ ــ ١٥٩.
(٣) الرسالة الحاتمية: ص ١٤٤.

إذا اعتـادَ الفَتى خَـوضَ المنـايـا   فَـأَهْـوَنُ مـا يَمـرُّ بـهِ الـوُحُـولُ

فأين هذا من ذاك لفظاً ومعنى وصورة؟ وكيف يكون هذا عقداً لذاك؟ ولهذا لم يوافقه في هذا من كل الذين جاؤوا بعده غير العباسي الذي اقتصر على طائفة قليلة منها، والسيوطي وابن معصوم اللذين اقتصرا على بيت واحد منها(1).

* * *

(1) انظر معاهد التنصيص: ٤/١٨٩ ـ ١٩٠، عقود الجمان: ص ١٧٨، أنوار الربيع: ٦/٣٠٢.

العقد في أقوال السيد المسيح

لم يشر المتحدثون عن نظم النثر إلى ما نظم من أقوال السيد المسيح إلى غير قوله عليه السلام:

«تعملون السيئات، وترجون أن تجازوا عليها بمثلِ ما يجازى به أهل الحسنات. أجل لا يجنى الشوك من العنب».

فقال ابن عبدالقدوس:

إذا وَتَـرْتَ امْرَءاً فـاحذَر عـداوتَـهُ　　　مَنْ يزرع الشوكَ لا يحصد به عنباً[1]

وقد ورد قوله: (لا يجنى الشوك من العنب) مع ما ورد من الأمثال العربية الجاهلية، فلا ندري إن كان المثل أخذ عنه أو أنه أخذه من المثل العربـي القديم الذي نجهل مدى قدمه. اللهم إلا إذا أخذنا بنسبته إلى أكثم بن صيفي[2]، فيكون قول السيد المسيح أصلاً له وهو الأرجح.

* * *

---

(١) العمدة: ٢/٢٩٣.

(٢) مجمع الأمثال: ٥٢/١ وهوفيه من قول أكثم: «إنك لا تجني من الشوك العنب».

العقد من القرآن الكريم

أما العقد من القرآن الكريم، فكقول الشاعر:

أَنِلْني بـالـذي استَقْـرَضْتُ خَـطاً ... وأَشْهِـدْ مَعْشَراً قـد شـاهَـدُوهُ
فـإنَّ الـلَّهَ خـلّاقُ الـبَـرايـا ... عَنَتْ لجـلالِ هَيبتـهِ الـوُجُـوهُ
يـقـول إذا تـدايـنْـتُمْ بِـدَيْـنٍ ... إلى أَجَـلٍ مُسَمّى فـاكـتُبُـوهُ[1]

وقول ابن النبيه في الملك الصالح:

دمياطُ طُورٌ، ونارُ الحربِ مُؤْنِسةٌ ... وأَنتَ موسى، وهذا اليومُ ميقاتُ
فاطْرحْ عصاك تَلَقَّفْ كُلَّ ما صَنَعوا ... ولا تَخَفْ، ما حِبالُ القومِ حَيّاتُ[2]

وقول أبـي نواس:

بـروحي غَزالٌ كـانَ للنـاسِ قِبْلَةً ... وقَدْ زُرْتُ في بعضِ الليالي مُصَلّاهُ
ويقرأُ في المحرابِ، والناسُ خَلْفَهُ ... ولا تَقْتُلُوا النَّفْسَ التي حَـرَّمَ اللَّهُ
فَقُلْتُ تَـأَمَّـلْ مـا تَقُـولُ فـإنَّهـا ... فِعالُكَ يا مَنْ تَقْتُلُ الناسَ عيناهُ[3]

---

(١) عروس الأفراح، مواهب الفتاح، حاشية الدسوقي، كلها ضمن شروح التلخيص: ٥٢١/٤ ــ ٥٢٣، عقود الجمان: ص ١٧٧، معاهد التنصيص: ١٨٤/٤، أنوار الربيع: ٢٩٦/٦ ــ ٢٩٧، علوم البلاغة للمراغي: ص ٣٨٧، جواهر البلاغة: ص ٤١٨.

(٢) عقود الجمان: ص ١٧٧ ــ ١٧٨.

(٣) معاهد التنصيص: ١٨٤/٤، أنوار الربيع: ٢٩٦/٦، وفيه بنفسي بدلاً من بروحي.

وقول أبي نصر سهل بن المرزبان:

لا تَجْزَعَنْ مِنْ كُلِّ خَطْبٍ عَرا ... ولا تُرِ الأَعداءَ ما يُشْمِتُ
أما سَمِعْتَ اللَّهَ في قَوْلِهِ ... إذا لَقِيتُمْ فِئَةً فاثْبُتُوا[1]

وقول أبي محمد العبدلكاني:

لا تُكْرِهَنْ خَلْقاً على مَذْهَبٍ ... لستَ مِنَ الإرشادِ في شَيٍّ
أَلَم تَرَ الرحمن سُبحانَهُ المـ ... ـخرِجَ للمَيْتِ مِنَ الحَيٍّ
يَقولُ لا إكراهَ في الدِّينِ قَدْ ... تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَيِّ[2]

وقول المطوعي:

غدا مُنْذُ التَحى لَيْلاً بَهيماً ... وكانَ كَأَنَّهُ البَدْرُ المنيرُ
فَقَد كَتَبَ السودُ بعارضَيهِ ... لِمَنْ يَقْرَأْ، وجاءَكُمُ النذيرُ[3]

وقوله:

تَكَبَّرَ لَمّا رَأى نَفْسَهُ ... على صُورَةِ الشَّمْسِ قَدْ صُوِّرَتْ
سَيَنْدَمُ أَلْفاً على كِبْرِهِ ... إذا الشَّمْسُ في خَدِّهِ كُوِّرَتْ[4]

وقول الصابوني الإشبيلي:

رأيتُ في خَدِّهِ عِذاراً ... خَلَعتُ في حُبِّهِ عِذارِي
قَدْ كَتَبَ الحُسْنُ فيهِ شِعْراً ... ويولجُ الليل في النهارِ[5]

وقول ابن يَعْمُور:

خَطْبٌ أتى مُسْرِعاً فآذى ... أَصْبَحَ جِسْمي به جُذاذا
خَصَّصَ قَلْبي، وعَمَّ غيري ... يا ليتني متُّ قبلَ هذا[6]

---

(١) معاهد التنصيص: ١٨٤/٤، أنوار الربيع: ٢٩٧/٦ ـ ٢٩٩.
(٢) الموضعين نفسيهما. وفي أنوار الربيع (أما ترى) بدلاً من (ألم تر).
(٣) الموضع نفسه من المعاهد.
(٤) الموضع نفسه.
(٥) و(٦) الموضع نفسه: ١٨٥/٤.

وقول أبي الحسين الجزّار:

أَصْبَحْتُ جَـزّاراً، وفي البيـتِ لا ... أَعْـرِفُ مـا رائـحـةُ الـلَّحْـمِ
جَـهِلْتُـهُ فَـقْـراً فَـكُـنْـتُ الـذي ... أَضَـلّه الله عـلى عِـلْمِ[1]

وله في غرضٍ عَرَض:

أَرَى الضَحايا قُسِّمَتْ في الـوَرَى ... وضـاعَ فـيمـا بَينـهُـمْ قِسْـمِي
وكُـلُّ من يعـلَمُ حـالي فـقـد ... أَضَـلَّهُ الله عـلى عِـلْمِ[2]

وقول ابن جابر الأندلسي:

يـا صـاحبَ المـالِ ألم تَسْتَمِعْ ... لِقَـولـهِ: مـا عِنْـدَكُـمْ يَنْـفَـدُ
فـاعْمَـلْ بِـهِ خَيْـراً، فـوَاللَّهِ مـا ... يَـبْقَـى، ولا أَنْـتَ لَـهُ تَـخْـلُدُ[3]

وقوله أيضـاً:

إذا شِئْتَ رِزقـاً بـلا حِسْبَـةٍ ... فَـلُذْ بـالـتُّقَـى، واتَّبِـعْ سُبْـلَهُ
وتـصـديقُ ذلـكَ فـي قـولِـهِ ... ومَـنْ يَتَّـقِ الـلَّهَ يَـجْـعَـلْ لَـهُ[4]

وقول أبي جعفر الأندلسي:

إذا ظَـلَمَ المـرءُ فـامْـهِـلْ لـهُ ... فَبِـالقُرْبِ يُقْـطَعُ مِنْـهُ الـوَتِينْ
فَقَـد قـالَ رَبُّـكَ، وهـو القَـوِيّ ... وأُمْلي لَهُمْ، إنَّ كَيـدِي مَتِيـنْ[5]

وقال الإمام أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي:

يا مَنْ عَدا، ثُمَّ اعْتَدَى، ثُمَّ اقْتَرَفْ ... ثُمَّ انْتَهى، ثُمَّ ارعَوى، ثُمَّ اعْتَرَفْ
أَبْشِـرْ بِقَـوْلِ الـلَّهِ في آيـاتِـهِ ... إنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ ما قد سَلَفْ[6]

* * *

(١) و(٢) معاهد التنصيص: ٤/١٨٥.
(٣) و(٤) الموضع نفسه.
(٥) الموضع نفسه، أنوار الربيع: ٦/٢٩٨.
(٦) أنوار الربيع: ٦/٢٩٧.

العقد من الحديث النبوي الشريف

قال الحاتمي: روي عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى»، فنظم أبو العتاهية بعض هذا اللفظ، وأخل ببعضه، فقال:

افْـرَحْ بمـا تَـأْتِيـهِ مِـنْ طَيِّـبٍ إِنَّ يَـدَ المُعْـطِي هِيَ العُلْيـا[1]

وقال أبو هلال العسكري: وسمعت قول النبـي صلى الله عليه وسلم: «يسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، حيثما كانوا»، فقلت:

يَسْعَى بِـذِمَّتِـهِمْ أَدنـاهُـمُ وَهُمُ يَدٌ على مَنْ سِواهُمْ حَيْثُما كانوا[2]

وقال القزويني: وأما عقد الحديث، فكما روي عن الشافعي رضي الله عنه:

عُمْـدَةُ الخير عِنْـدَنَـا كَلِمـاتٌ أَرْبَـعٌ قَـالَـهُن خَـيْـرُ البَـرِيَّـةْ
اتَّقِ المُشْبِهات، وازْهَد، وَدَعْ مـا لَيس يَعْنِيـكَ، واعْـمَلَنَّ بِـنِيَّـةْ[3]

---

(١) الحلية: ١/٩٢. والذي أراه أن العقد لقوله صلى الله عليه وسلم: «يد المعطي العليا». انظر سنن النسائي: ٥/٤٦، فلا إخلال بما عقد.
(٢) الصناعتين: ص ٢٢١.
(٣) الإيضاح، وعروس الأفراح، ومواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي في شروح التلخيص: ٤/٥٢١ ـ ٥٢٣. وفيها جميعاً بالرواية ذاتها للشافعي وهما كذلك في معاهد التنصيص: =

عقد قوله عليه السلام: «الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما مشتبهات»، وقوله عليه السلام: «ازهد في الدنيا يحبك الله»، وقوله عليه السلام: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»(١).

وذكر السيوطي قول شيخ الإسلام أبي الفضل ابن حجر:

إنَّ مَنْ يَرْحَمُ أَهْلَ الْأَرضِ قد ... آنَ أَنْ يَرْحَمَهُ مَنْ في السّما
فَارْحَمِ الخَلْقَ جَمِيعاً إنَّما ... يَرْحَمُ الرَّحْمانُ مِنَّا الرُّحَما

ولم يذكر ما عقده ابن حجر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله هذا(٢)، كما أورد له قوله:

مِنْ خَيرِ ما يَتَّخِذُ الإنْسانُ في ... دُنياهُ كَيْما يَسْتَقيم دِينُه
قلباً شكوراً، ولساناً ذاكراً ... وزوجةً صالحةً تُعِينُه

وقال: عقد حديث: «ليتّخذ أحدكم قلباً شاكراً، ولساناً ذاكراً، وزوجة صالحة تعينه على أمر الآخرة»، حَسَّنَهُ الترمذي(٣).

ومثل العباسي لعقد الحديث بقول عبدالمحسن بن محمد الصوري:

لِمْ تَغَرَّبْتَ؟ قُلتُ: قالَ رسولُ ... الله، والقَولُ مِنهُ نُصْحٌ ونُجْحُ:

= ٤/١٨٦، وأنوار الربيع: ٦/٢٩٨ ــ ٢٩٩. وعزاهما السيوطي لأبي الحسن طاهر بن معوذ الإشبيلي، وقال: من نسبهما إلى الشافعي فقد غلط. انظر عقود الجمان: ص ١٧٨، وفيه (عمدة الدين) مكان (عمدة الخير).

(١) المراجع السابقة: المواضع ذاتها.

(٢) عقود الجمان: ص ١٧٨. ويبدو لي أن الأول عقد لقوله صلى الله عليه وسلم: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، والثاني لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء». والله أعلم.

(٣) الموضع نفسه.

«سافِروا تَغْنَموا فَقالَ: وَقَدْ قا ... لَ تَمامُ الحديثِ صُومُوا تَصِحُّوا»[1]

وقول ابن خلكان:

انْظُرْ إلى عارِضِهِ فَوْقَهُ ... لِحاظُهُ تُرسَلُ مِنها الحُتُوفْ
تُشاهِد الجَنَّةَ في وَجْهِهِ ... لكِنَّها تَحتَ ظِلالِ السُّيوفْ[2]

وقول ابن نباتة المصري:

أقولُ لمَنْ يَتَشَكَّى الخُطُوب ... ويَحْذَرُ من مُوبِقاتِ الصُّرُوفْ
عليكَ بأبوابِ سَيْفِ العُلا ... ملاذِ الفَقيرِ، وأَمْنِ المَخوفْ
تَجِدْ ظِلّهُ جَنَّة، والجِنان ... بِلا شَكّ تَحتَ ظِلالِ السُّيوف[3]

وقول الحِلي:

مُتْ شَهِيداً في غَزالٍ أَلُوفِ ... لَيِّنِ الأعْطافِ غيرِ عَطوفِ
خَدُّهُ دُونَ ظُبا مُقلَتَيهِ ... جَنَّةٌ تَحْتَ ظِلال السُّيُوفِ[4]

وقول ابن جابر:

عَمَلٌ إنْ لَمْ يُوافِقْ نِيَّةٌ ... فَهُوَ غَرْسٌ لا يُرى مِنْهُ ثَمَرْ
إنَّما الأعمالُ بالنِيَّاتِ قَدْ ... نَصَّهُ عَن سَيِّدِ الخَلْقِ عُمَرْ[5]

وقول أبي جعفر:

مَنْ سَلِمَ المُسلمونَ كُلُّهُمُ ... وأمِنُوا مِنْ لِسانِهِ ويَدِهْ
فَذلِكَ المُسْلِمُ الحَقيقُ بِذا ... جاءَ حَديثٌ لا شَكَّ في سَنَدِهْ[6]

وقول بعضهم:

إنَّ القُلوبَ لَأجْنادُ مُجَنَّدَةٌ ... بالإذْنِ مِنْ ربِّها تهوى وتَأْتَلِفُ
فما تَعارَفَ مِنها فَهُوَ مُؤتَلِفٌ ... وَمَا تناكَرَ مِنها فَهُوَ مُخْتَلِفُ

---

(١) و(٢) و(٣) و(٤) معاهد التنصيص: ٤/١٨٦ ـ ١٨٧. والأول منها في أنوار الربيع: ٦/٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٥) و(٦) المرجع السابق: الموضع ذاته.

عقد قولـه صلى الله عليه وسلم: «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»[1].

أما أصحاب البديعيات، فقد نقل إلينا ابن حجة الحموي ما عقدوه فقال: «وبيت الشيخ صفي الدين، قوله:

ما شَبَّ مِنْ خصْلَتَيْ حِرصِي وَمِنْ أَمَلِي   سِوى مَديحِكَ في شَيبـي وفي هَرَمِي

المعقود في هذا البيت من العقد، قول النبـي صلى الله عليه وسلم:

«يشيب ابن آدم، ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل»، وعقب الحموي على هذا بقوله: أما الشيخ صفي الدين، فإنّي لم أصادف في بيته من عقد الحديث النبوي محلاً، ولكن ذكر فيه حكاية حاله.

وبيت الشيخ عزالدين في بديعيته قوله:

عَقْدُ اليَقِينِ صَلاتِي، والسلامُ عَلى   مُحَمَّـدٍ دائمـاً مِنّي بـلا سَـأَمِ»[2]

وأما الشيخ عزالدين ــ غفر الله له ــ فإنه ذكر في شرحه: أن الصحابة رضي الله عنهم قالوا: يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»، وفي حديث آخر: «قولوا: اللهم صل على محمد عبدك ورسولك، النبـي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم». وفي الحديث: «أكثروا من الصلاة عَلَيَّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبـي، يا أيها الذين آمنوا صَلُّوا عليه وسَلِّمُوا تسليماً﴾ [٥٦ الأحزاب ٣٣]. وذكر أنه عقد الآية والحديث.

ولم يظهر لي حل هذا العقد في أي موضع هو من البيت. وبيت بديعيتي:

قَـدْ صَحَّ عَقْـدُ بَياني في مَنـاقِبِـهِ   وإنَّ مِنْـهُ لَسِحْـراً غيـر سِحْـرِهِم

العقد هنا قوله صلى الله عليه وسلم: «إن من البيان لسحراً».

---

(١) الوسيلة الأدبية: ١٦٨/١، علوم البلاغة للمراغي: ص ٣٨٧، جواهر البلاغة: ص ٤١٨.

(٢) الخزانة: ص ٤٥٩.

العِقْد من أقوال السلف

قال الحاتمي: ومن بديع التشبيه قول العباس بن الأحنف:

أُحْـرَمُ مِنكُـم بمـا أقـولُ وَقَـدْ نـالَ بِـهِ العـاشِقُـونَ مَنْ عَشِقُـوا
حَـتَّـى كَـأَنِّـي ذُبـالَـةٌ نُـصِبَـتْ تُضِيءُ للنَّـاسِ، وَهْيَ تَـحْتَـرِقُ

انتظم به قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أنا لكم ذبالة تضيء وتحترق»[1]. وقال ابن منقذ: ومنه قول أمير المؤمنين علي عليه السلام للأشعث بن قيس: «إنك إن صبرت جرى القضاء عليك وأنت مأجور، وإن جزعت جرى القضاء عليك وأنت مأزور، وإنك إن لم تسل احتساباً سلوت غفلة كما تسلو البهائم»، عقد أبو تمام فقال:

أَتَصْبِـرُ للبَلْوَى حَيـاءً وَحِسْبَـةً فَتُـؤْجَر، أَمْ تَسْلُو سُلُوَّ البَهائِمِ[2]

وقال ابن أبي الإصبع: ومنه قول أبي العتاهية:

مـا بـالُ مَـنْ أَوَّلُـه نُـطْفَـةٌ وَجِـيـفَـةٌ آخِـرُهُ يَـفْـخَـرُ

فإنه عمد إلى قول علي بن أبي طالب عليه السلام:

---

(١) الحلية: ٢/٩٢.

(٢) البديع: ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠، تحرير التحبير: ص ٤٤١، الخزانة: ص ٤٥٩، معاهد التنصيص: ٤/١٨٧.

«ما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخره جيفة»، فعقد شعراً[1]
وعدَّ القزويني منه قول الشاعر:

الْبَسْ جَدِيدَكَ، إنِّي لابِسٌ خَلَقي ... ولا جَديدَ لمَنْ لا يَلْبَسُ الخَلَقا

وقال: عقد المثل (لا جديد لمن لا خلق له)، قالته عائشة رضي الله عنها، وقد وهبت مالاً كثيراً، ثم أمرت بثوب لها أن يرقع. يضرب في الحث على استصلاح المال[2].

وقول الآخر:

يا صاحِبَ البَغْيِ، إنَّ البَغْي مَصْرَعَةٌ ... فارْبَع، فَخَيرُ فِعالِ المَرْءِ أَعْدَلُهُ
فَلَو بَغَى جَبَلٌ يَوماً على جَبَلٍ ... لانْدَكَّ مِنهُ أعالِيهِ وأَسْفَلُهُ

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لو بغى جبل على جبل لَدُكَّ الباغي»[3]. وقال عبدالله بن مسعود: «إن الرجل ليظلمني فأرحمه»، فنظمه محمود الوراق فقال:

إنّي شَكَرْتُ لِظالمي ظُلْمِي ... وَغَفَرْتُ ذاكَ لَهُ عَلَى عِلْمِ
ما زالَ يَظْلِمُني وأَرْحَمُهُ ... حَتَّى رَثَيْتُ لَهُ مِنَ الظُّلْمِ[4]

وقال الحاتمي: قال محمد بن سلام: قال معاوية بن أبي سفيان: «إكرام الشاعر من بر الوالدين»، فقدم على أبي أيوب المكي شاعر من واسط، فمدحه، ونظم هذا الكلام، فقال:

إنَّ مِنْ بِرِّ والِدَيْكَ جَميعاً ... أَنْ تَوَخّى مَسَرَّةَ الشُّعَراءِ[5]

---

(١) التحرير: ص ٤٤١، الإيضاح، عروس الأفراح، مختصر التفتازاني، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص: ٤/٥٢٢ ـ ٥٢٤، عقود الجمان: ص ١٧٨، معاهد التنصيص: ٤/١٨٢.
(٢) الإيضاح: ٤/٥٢٢ ـ ٥٢٣.
(٣) الموضع نفسه، أنوار الربيع: ٦/٣٠٢.
(٤) الحلية: ٢/٩٣.
(٥) نفسه: ٢/٩٢.

وقال أيضاً: وقال عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ للقاسم بن محمد، ومحمد بن كعب القرظي: عظاني، فقال محمد بن كعب: «استيقن أنك أول خليفة تموت». وقال القاسم: «أبونا آدم أخرج من الجنة بذنب واحد». فنظم قول القاسم محمود الوراق، فقال:

تَصِلُ الذُّنوبَ إلى الذُّنوبِ وتَرْتَجِي ... دَرَكَ الجِنانِ بِها، وفَوز العابِدِ
ونَسِيتَ أَنَّ اللَّهَ أَخرجَ آدَماً ... مِنها إلى الدُّنْيا بِذَنْبٍ واحِدِ(١)

وقال أيضاً: خرج عمر بن عبدالعزيز مع جماعة من أهله، فمر بمقبرة، فقال: قفوا حتى آتي الأحبة فأسألهم، وأسلم عليهم. فلما توسطها وقف فسلم، ثم قال لأصحابه لَمّا عاد إليهم: ألا تسألون ماذا قلت؟ وماذا قيل لي؟ قالوا: يُعَرِّفنا أمير المؤمنين. قال: لما وقفت وسلمت فلم يرُدُّوا، ودعوت فلم يجيبوا، نوديت: يا عمر، أما تعرفني؟ أنا الذي غيرت محاسن وجوههم، ومزقت الأكفان عن جلودهم، ومزقت المفاصل والأقدام، ومنعتهم الأنفاس والكلام.

ثم لم يزل يبكي حتى سقط مغشياً. فنظر إلى هذا المعنى أبو العتاهية فقال:

إنّي سألْتُ التُّرْبَ ما فَعَلَتْ ... بَعدِي وُجُوهٌ فِيكَ مُنْعَفِرَةْ
فَجابَني صَيّرْتُ رِيْحَهُمُ ... تُؤذِيكَ بَعدَ رَوائِحٍ عَطِرَةْ
وأَكَلْتُ أَجْساداً مُنَعَّمَةً ... كانَ النَّعِيمُ يَصُونُها نَضِرَةْ
لَمْ يَبقَ غَيرُ جماجم بَلِيَتْ ... بيضٍ تَلوحُ وأَعظُمٍ نَخِرَةْ(٢)

وقال عبدالله بن الزبير لما قتل أخوه مصعب: «إن التسليم والسلوة لحزماء الرجال، والهلع لِربَّات الحجال». عقده أبو تمام، فقال:

---

(١) الحلية: ٢/٩٢.

(٢) نفسه: ٢/٩٤.

خُلِقْنا رِجالاً لِلتَجَلُّدِ والأسى وتِلكَ الغَوانِي للبُكا والمـآتِمِ[1]

وقال الرشيد: (لو جمد الخمر لكان ذهباً، أو ذاب الذهب لكان خمراً)، فنظمه غيره فقال:

وَزَنّا لَها ذَهَباً جامِداً فكالَتْ لَنا ذَهَباً سائلا[2]

وقيل لأعرابي وقد خلا بمن أحب: ما رأيت؟ فقال: (ما زال القمر يرينيها، فلما غاب أرتنيه). فنظم هذا الحسن بن سهل، فقال:

أراني البَدْرُ سُنَّتَها عِشاءً فَلَمّا أَزْمَعَ البَدرُ الأُفُولا
أَرَتْنِيهِ بِسُنَّتِها فَكانَتْ مِنَ البَدرِ المُنَوِّرِ لي بَدِيلا

فنظر إلى هذا البحتري، فقال ولم يستوفه:

أَضَرَّتْ بِضَوءِ البَدرِ، والبَدرُ طالِعٌ وقَامَتْ مَقامَ البَدْرِ لَمّا تَغَيَّبا[3]

وسمع بعضهم قول العرب: «إذا فارق القمر الثريا، فقد ولى الشتاء»، فنظمه، فقال:

إذا ما فَارَقَ القَمَرُ الثُّرَيّا لِثالِثَةٍ فَقَدْ ذَهَبَ الشِّتاءُ[4]

فهذه هي الأمثلة التي تضمنتها الكتب المعنية بالبلاغة، ووجوه تحسين الكلام المعروفة المتداولة أو أكثرها. وهي تكشف بوضوح تام أهمية القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في نظم النثر وكثرة ما نظم منهما إذا ما قيس بما نظم من غيرهما. ويزيد في هذه الأهمية الحديث الذي عثرت عليه ــ عرضاً ــ في كتاب أمثال الحديث للرامهرمزي، وهو ما سأورده مفصلاً لكونه من أسبق ما نظم شعراً في الإسلام وأكثر هذه الأمثلة انطباقاً على النثر:

---

(١) البديع: ص ٢٦٠.
(٢) المرجع نفسه: ص ٢٥٩.
(٣) الحلية: ٢/٩٤ ــ ٩٥.
(٤) الصناعتين: ص ٢٢١.

نصّ الحـديث

حدثنا علي بن أحمد بن عمران المصيصي، حدثنا عمرو بن عثمان بن كثير الحمصي، حدثنا أبـي، حدثني عبدالله بن عبدالعزيز ــ يعني الليثي ــ حدثنا محمد بن عبدالعزيز عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وعن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها.

قال أبو محمد: قال لي عبدالله بن أحمد بن موسى عبدان، حدثنا عمر بن عثمان، حدثنا أبـي ــ يعني بإسناده ــ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً لأصحابه:

أتدرون ما مثل أحدكم ومثل أهله وماله وعمله؟

فقالوا: الله ورسوله أعلم. فقال:

إنما مثل أحدكم ومثل ماله وأهله وولده وعمله، كمثل رجل له ثلاثة إخوة، فلما حضرته الوفاة دعا بعض إخوته، فقال:

إنّه قد نزل بـي من الأمر ما ترى، فما لي عندك، وما لي لديك؟ فقال: لك عندي أن أمرضك، ولا أزايلك، وأن أقوم بشأنك. فإذا مت غسلتك، وكفنتك، وحملتك مع الحاملين، أحملك طوراً وأميط عنك طوراً، فإذا رجعت أثنيت عليك بخير عند من يسألني عنك. هذا أخوه الذي هو أهله، فما ترون؟

قالوا: لا نسمع طائلاً يا رسول الله.

ثم يقول للأخ الآخر: ترى ما قد نزل بـي، فما لي لديك، وما لي عندك؟ فيقول: ليس عندي غنـاء إلا وأنت في الأحياء، فإذا متَّ ذهب بك في مذهب، وذهب بـي في مذهب.

هذا أخوه الذي هو ماله، كيف ترونه؟

قالوا: لا نسمع طائلاً يا رسول الله.

ثم يقول لأخيه الآخر: ترى ما قد نزل بـي، وما ردَّ به عليَّ أهلي ومالي، فما لي عندك، وما لي لديك؟ فيقول:

أنا صاحبك في لحدك، وأنيسك في وحشتك، وأقعد يوم الوزن في ميزانك، فأثقل ميزانك.

هذا أخوه الذي هو عمله، فكيف ترونه؟ قالوا: خير أخ، وخير صاحب يا رسول الله. قال: فإنَّ الأمر هكذا.

قالت عائشة رضوان الله عليها: فقام إليه عبدالله بن كرز، فقال: يا رسول الله، أتأذن لي أن أقول على هذا أبياتاً؟ فقال: نعم. فذهب، فما بات إلا ليلة، حتى عاد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوقف بين يديه واجتمع الناس، وأنشأ يقول:

وإنِّي وأَهْلِي وَالَّذِي قَدَّمَتْ يَدي ... كَداعٍ إلَيهِ صَحْبَهُ ثُمَّ قائِلِ
لإخْوَتِهِ إذْ هُمْ ثَلاثَةُ إخْوَةٍ ... أَعِينُوا عَلَى أَمْرٍ بِيَ اليومَ نازِلِ
فِراقٌ طَويلٌ غَيْرُ مُتَّئِقٍ بِهِ ... فماذا لَدَيْكُمْ في الَّذِي هو غائِلِي
فقالَ امْرُؤٌ مِنْهُمْ أَنا الصَّاحِبُ الَّذي ... أُطِيعُكَ فيما شِئْتَ قَبْلَ التزايُلِ
فأمّا إذا جَدَّ الفِراقُ فَإنَّنِي ... لِما بَيْنَنا مِنْ خُلَّةٍ غيرُ واصِلِ
فخذ ما أردتَ الآن مني فإنَّني ... سيُسلَكُ بيْ في مَهْيَلٍ من مَهايِلِ
وإنْ تُبْقِني ـ لا تُبْقِ ـ فاسْتَنْفِدنَّني ... وعَجِّلْ صَلاحاً قَبْلَ حَتْفٍ مُعاجِلِ
وقالَ امْرُؤٌ قد كُنتُ جِدّاً أُحِبُّهُ ... وأُوثِره مِنْ بَيْنِهِمْ في التَّفاضُلِ
غَنائِيَ أَنِّي جاهِدٌ لَكَ ناصِحٌ ... إذا جَدَّ جَدُّ الكَرْبِ غيرُ مُقاتِلِ
ولَكِنَّني باكٍ عَليكَ وَمُعْوِلٌ ... وَمُثْنٍ بِخَيْرٍ عِنْدَ مَنْ هُوَ سائِلِي
وَمُتَّبِعُ الماشِينَ أَمْشِي مُشَيِّعاً ... أُعِينُ بِرِفْقٍ عُقْبَةَ كُلِّ حامِلِ
إلى بَيْتِ مَثْواكَ الَّذِي أَنْتَ مُدْخَلٌ ... وَأَرْجِعُ مَقْروناً بما هُوَ شاغِلِي
كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْني وبَيْنَكَ خِلَّةٌ ... ولا حُسْنُ وُدٍّ مَرَّةً في التباذُلِ
فذلك أَهْلُ المَرْءِ ذاك غَناؤُهُم ... ولَيْسُوا وإنْ كانُوا حِراصاً بِطائِلِ
وقالَ امرؤٌ مِنْهُم أَنا الأَخُ ألا ترى ... أخاً لَكَ مِثْلِي عِنْدَ كَرْبِ الزَّلازِلِ
لَدَى القَبْرِ تَلقانِي هُنالِكَ قاعِداً ... أُجادِلُ عَنْكَ القولَ رَجْعَ التَّجادُلِ

وأَقْعُدُ يَوْمَ الـوَزنِ في الكَفَّةِ التي   تكـونُ عَلَيها جـاهِداً في التَّثـاقُلِ
فَـلا تَنْسَنِي وَاعْلَمْ مكـاني فـإنَّني   عَلَيـك شَفِيقٌ ناصِـحٌ غَيرُ خـاذِلِ
فَذلكَ ما قَدَّمْتَ مِنْ كُـلِّ صالـحٍ   تُلاقِيهِ إنْ أَحْسَنْتَ يَـوْمَ التَّواصُـلِ

قالت: فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى المسلمون من قوله.

وكان عبدالله بن كرز لا يمر بطائفة من المسلمين، إلا دعوه واستنشدوه، فإذا أنشدهم بكوا.

توثيقه وأهميته

أخرجه بلفظه وسنده الرامهرمزي في كتابه أمثال الحديث: **١١٥ ــ ١١٩** وورد عنه في الكنز: **٢٠/٢٢٩ ــ ٢٣١**. وعقب عليه السيوطي قائلاً فيه: (أخرجه الرامهرمزي في الأمثال، وفيه عبدالله بن عبدالعزيز الليثي عن محمد بن عبدالعزيز الزهري: ضعيفان).

وقال ابن حجر في الإصابة في ترجمة عبدالله بن كرز الليثي: **٤/٢١٧ ــ ٢١٨**: «وقع ذكره في حديث لعائشة، أورده جعفر الفريابي في كتاب الكُنى له، وابن أبي عاصم في الوحدان، وابن شاهين، وابن منده في الصحابة، وابن أبي الدنيا في الكفالة، والرامهرمزي في الأمثال. كلهم من طريق محمد بن عبدالعزيز الزهري عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة:

إني ومالي والذي ملكت يدي   كداعٍ إليه صحبه ثم قائل
لأصحابه إذ هم ثلاثة إخوة   أعينوا على أمري الذي بي نازل

وقد أخرجه الرامهرمزي في الأمثال بسند آخر عن أبيّ بن كعب مرفوعاً به من غير ما ذكر للشعر والشاعر: **١١٤ ــ ١١٥**.

وذكر في الكنز: **٢٠/٢٣٢ ــ ٢٣٣**. وعقب عليه السيوطي بقوله: «أخرجه الرامهرمزي في الأمثال، وفيه أبو بكر الهذلي: واهٍ».

وذكر الذهبي هؤلاء الثلاثة: عبدالله بن عبدالعزيز الليثي، ومحمد بن عبدالعزيز الزهري، وأبو بكر الهذلي، في الضعفاء.

غير أن ضعف السند لا يوجب ضعف المتن. فقد أخرج الطبراني في الكبير والأوسط عن النعمان بن بشير مرفوعاً به الحديث بسياق المثل مختصراً. وأحد أسانيده في الكبير رجاله رجال الصحيح، كما في مجمع الزوائد للهيثمي: ١٠/٢٥١ ـ ٢٥٢. كما أخرج الحاكم حديث النعمان بن بشير مرفوعاً به في المستدرك: ١/٧٤ ـ ٧٥، ٣٧٢ بإسناد صحيح على شرط مسلم. ووافقه الذهبي في تصحيحه.

وأخرجه البزار بسياق المثل أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً به: «مثل ابن آدم وماله وأهله وعمله كرجل له ثلاثة إخوة... إلخ» ورجاله رجال الصحيح. كما في مجمع الزوائد: ١٠/٢٥٢.

وورد الحديث بسياق المثل ـ أيضاً ـ في الأمثال من الكتاب والسنة غير أنه في البخاري: ٨/١٣٤، ومسلم: ٤/٢٢٧٣، والترمذي: ٤/٥٨٩، والنسائي: ٤/٤٣، وأحمد: ٣/١١١ عن أنس بن مالك مرفوعاً به. واقتصر على: «يتبع الميت ثلاثة، فيرجع اثنان، ويبقى معه واحد: يتبعه أهله، وماله، وعمله. فيرجع أهله وماله، ويبقى عمله» واللفظ للبخاري، والخلاف بينهم فيه طفيف. وهو كذلك في الترغيب: ٢/١٨٢، ٦/١٢ فضلاً عما وافق فيه الحاكم والطبراني. وهو كذلك في المشكاة: ٢/٦٥٠، والكشف: ٢/٣٨٤. فصحته ـ متناً وإسناداً في هذه الكتب ـ أغنى من أن يشار إليها بعد اتفاق الأربعة وأحمد.

ومن الجدير بالملاحظة أن الترمذي كان قد خصص لهذا النص من (باب ما جاء مثل ابن آدم، وأهله، وولده، وماله، وعمله).

وعقب قائلاً: «هذا حديث حسن صحيح». والمتن عنده ـ كما عند الثلاثة الآخرين وأحمد ـ لا يكاد يزيد على عنوان الباب إلا قليلاً. ولم يورد في الباب غيره، وليس في النص الذي أورده ما يشعر بالتمثيل المعهود في أمثال القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف المصرح بمثليتها. تلك الأمثال التي قال فيها الرامهرمزي في مقدمة كتابه أمثال الحديث:

«هذا ذكر الأمثال المروية عن النبـي صلى الله عليه وسلم، وهي على خلاف ما رويناه من كلامه المشاكل للأمثال المذكورة عن متقدمي العرب. فإنَّ تلك تقع مواقع الإفهام باللفظ الموجز المجمل. وهذه بيان وشرح وتمثيل يوافق أمثال التنزيل».

كما أن النص لا يشبه أمثال النبـي صلى الله عليه وسلم الموجزة السائرة التي تشبه أمثال العرب، كقوله صلى الله عليه وسلم: «هدنة على دَخَن» وأشباهه. انظر في هذا الأمثال في القرآن الكريم والأمثال في الحديث النبوي الشريف جمع وتخريج ودراسة لكاتب هذه السطور. فكيف يخصص الإمام الترمذي ــ رحمه الله ــ باباً، ويعنونه بعنوان لا يكاد يزيد على ألفاظ المتن لو لم يكن أصل الحديث مطولاً واختصر. ومهما يكن من شيء فلو أننا أدرجنا متون ما انتهى المحدثون إلى الحكم بصحتها متناً وإسناداً لما ندّ من حديث عائشة رضي الله عنها شيء عن تلك المتون، سوى ما كان من أمر نظمه شعراً. وليس لنا أن نطمع بتضمن كتب الحديث لهذه القصيدة مع ما عهدناه من ضيقها بالشعر وخلوها منه، مع ما كان له من أثر فعّال في الصراع بين المؤمنين من جهة، والكافرين والمشركين والكتابيين من جهة أخرى، وتضمنها أكثر من حديث وثيق الصلة بالشعر والشعراء.

ويكفينا أنَّ أياً من المحدثين لم يشر إلى ضعف المتن. وضعف السند كما أسلفنا لا يوجب ضعف المتن، وقد وقعنا على ما صح سنداً ومتناً وجاء بسياق المثل وعلى أسلوبه مختصراً، وليس الحديث من أحاديث الأحكام، وإنما هو من أحاديث الآداب، ومعروف تساهل المحدثين فيها. وقد وقفنا على كل ما تضمنته الكتب البلاغية من أمثلة العقد، وليس بينها مثل واحد وثق من قريب أو بعيد، فلا أقل من أن يكون مثلها إن لم يكن أوثق منها بكثير. فالمثل حديث نبوي شريف وعاقده صحابـي وليس بين الذين عقدوا من عاصره أو جاء بعده بقليل فضلاً عن أن يسبقه. وقد رأينا أن عقده أكثر انطباقاً على حد العقد من غيره، فقد أخذ الحديث بجملة لفظه ومعناه ولم يكن له من غرض غير نظمه. وأجاد في نظمه إجادة أبكت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين من حوله، وصار

عبدالله بن كرز لا يمر بطائفة منهم إلا دعوه، واستنشدوه، فإذا أنشدهم بكوا. وكل الذين ذكرهم البلاغيون، والمعنيون بصناعة الشعر وقواعده، لم يكن بينهم صحابي واحد. ويمكن أن يعد الأخطل من أقدم من ذكروهم في هذا الشأن، حيث قال الحاتمي: «وأبو العتاهية ومحمود الوراق شديدا اللهج بذلك كثيراً في أشعارهما، ولصالح بن عبدالقدوس درر من ذلك، إلا أنه لم يكثر إكثارهما»(١).

وممن تقدم هؤلاء الأخطل. عمد إلى قول بعض اليونانيين:

«العشق شغل قلب فارغ»، فنظمه، فقال:

وكم قتلت أروى بلا دِيَةٍ لها   وأروى لِفُرّاغ الرجال قتولُ

فأين هذا من ذاك عقداً وعاقداً ومعقوداً؟

* * *

(١) الحلية: ٢/٩٢.

المصادر والمراجع

١ ـ المسند: أحمد (الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ـ ت ٢٤١هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣هـ.

٢ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي ـ ت ٨٥٢هـ)، تحقيق البجاوي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧١م.

٣ ـ أمثال الحديث: الرامهرمزي (أبوعبدالله، الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد ـ ت ٣٦٠هـ).

٤ ـ الأمثال في الحديث النبوي الشريف: جمع وتخريج ودراسة الدكتور محمد جابر فياض، رسالة دكتوراه مطبوعة بالآلة الطابعة، ١٩٧٨م.

٥ ـ الأمثال في القرآن الكريم: الدكتور محمد جابر فياض، رسالة ماجستير مطبوعة بالآلة الطابعة، ١٩٦٨م.

٦ ـ الأمثال من الكتاب والسنة: الحكيم الترمذي (أبوعبدالله محمد بن علي ـ ت ٣٢٠هـ)، تحقيق البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٧ ـ أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم (السيد علي صدرالدين بن معصوم المدني ـ ت ١١٢٠هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، الطبعة الأولى، مطبعة النجف الأشرف، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٨ ـ الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني (جلال الدين محمد بن عبدالرحمن ـ ت ٧٣٩هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٩ ـ صحيح البخاري: البخاري (أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ـ ت ٢٥٦هـ)، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

١٠ ــ البديع في نقد الشعر: أسامة بن منقذ (ت ٥٨٤هـ)، تحقيق الدكتور أحمد أحمد بدوي، والدكتور حامد عبدالمجيد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م.

١١ ــ البيان والتبيين: الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب ــ ت ٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

١٢ ــ تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع المصري (عبدالعظيم بن عبدالواحد ــ ٥٨٥هـ)، تحقيق الدكتور حفني محمد شرف، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

١٣ ــ الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: المنذري (أبو محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي ــ ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

١٤ ــ سنن الترمذي، أو جامع الترمذي: الترمذي (محمد بن عيسى بن سورة ــ ت ٢٧٩هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.

١٥ ــ التلخيص في علوم البلاغة: القزويني (جلال الدين محمد بن عبدالرحمن ــ ت ٧٣٩هـ)، تحقيق عبدالرحمن البرقوقي، الطبعة الثانية، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٣٥٠هـ = ١٩٣٢م.

١٦ ــ التهذيب: الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ــ ٣٧٠هـ)، تحقيق عدد من الأساتذة والعلماء، الطبعة المصرية، ١٩٦٤ ــ ١٩٦٧م.

١٧ ــ جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.

١٨ ــ حاشية الدسوقي: الشيخ محمد الدسوقي، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

١٩ ــ الحلية: حلية المحاضرة في صناعة الشعر: الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر ــ ت ٣٨٨هـ)، تحقيق الدكتور جعفر الكتاني، مطبعة دار الحرية، بغداد، ١٩٧٩م.

٢٠ ــ الخزانة: خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي (الشيخ تقي الدين، أبو بكر علي ــ ت ٨٣٧هـ)، دار القاموس الحديث للطباعة، دار النشر، بيروت.

٢١ ـ الرسالة الحاتمية: الحاتمي (أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر ـ ت ٣٨٨هـ)، ضمن التحفة البهية والطرفة الشهية، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٣٠٢هـ.

٢٢ ـ الصناعتين: الكتابة والشعر: أبو هلال العسكري (الحسن بن عبدالله بن سهل ـ ت ٣٩٥هـ)، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

٢٣ ـ الضعفاء: المغني في الضعفاء: الذهبي (الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ـ ت ٧٤٨هـ)، تحقيق نورالدين عتر، الطبعة الأولى، مطبعة البلاغة، حلب، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

٢٤ ـ عروس الأفراح: السبكي (بهاء الدين أحمد بن علي بن عبدالكافي ـ ت ٧٧٣هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢٥ ـ عقود الجمان في علم المعاني والبيان: السيوطي (الإمام الحافظ جلال الدين عبدالرحمن ـ ت ٩١١هـ)، مطبعة الكاغدخانة، القاهرة، ١٢٩٣هـ.

٢٦ ـ علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع: المراغي (أحمد مصطفى)، الطبع والنشر المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٢٧ ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق ـ ت ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

٢٨ ـ العين: الفراهيدي (أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد ـ ت ١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

٢٩ ـ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان: ابن قيّم الجوزية (شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ـ ت ٧٥١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠ ـ الكشف: كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: العجلوني (إسماعيل بن محمد ـ ت ١١٦٢هـ)، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥١هـ.

٣١ ـ كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب: ابن الأثير (ضياء الدين بن الأثير ـ ت ٦٣٧هـ)، تحقيق الدكتور نوري القيسي، والدكتور حاتم الضامن، والأستاذ هلال ناجي، مطبعة مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.

٣٢ ـ الكنز: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: السيالكوتي (الشيخ علي المتقي علاءالدين الهندي ـ ت ٩٧٥هـ)، وهو ترتيب للجامع الكبير للسيوطي، الهند، المطبعة الجديدة، ١٣٦٤هـ.

٣٣ ـ اللسان: لسان العرب: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ـ ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٣٤ ـ مجمع الأمثال: الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد ـ ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ = ١٩٥٩م.

٣٥ ـ المجمع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نورالدين الهيثمي (علي بن أبي بكر ـ ت ٨٠٧هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٧م.

٣٦ ـ المختصر: مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني: التفتازاني (سعدالدين ـ ت ٧٩١هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

٣٧ ـ المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري (محمد بن عبدالله بن محمد ـ ت ٤٠٥هـ)، طبعة مصورة عن طبعة الهند، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٨ ـ صحيح مسلم: مسلم (مسلم بن حجاج القشيري ـ ت ٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٣٩ ـ المشكاة: مشكاة المصابيح: التبريزي (الشيخ ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب)، تحقيق محمد ناصرالدين الألباني، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

٤٠ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري ـ ٧٧٠هـ)، الطبعة الخامسة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٢م.

٤١ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: العباسي (الشيخ عبدالرحيم بن أحمد ـ ت ٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، نسخة مصورة عن طبعة مصر، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٧م، عالم الكتب، بيروت.

٤٢ ـ معجم الشعراء: المرزباني (أبو عبيدالله محمد بن عمران بن موسى ـ ت ٣٧٨هـ)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.

٤٣ ـ المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد ـ ت ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٤٤ ـ المقاييس: مقاييس اللغة: ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ـ ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٤٥ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء: القرطاجني (أبو الحسن حازم القرطاجني ـ ت ٦٨٤هـ)، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، ١٩٦٦م.

٤٦ ـ مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: ابن يعقوب المغربي (ت ١١١٠هـ)، ضمن شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤٧ ـ سنن النسائي (المجتبى): النسائي (أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب ـ ت ٣٠٣هـ)، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٤٨ ـ الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية: الشيخ حسين المرصفي، الطبعة الأولى، مطبعة المدارس الملكية، القاهرة، ١٢٩٢هـ.

• • •